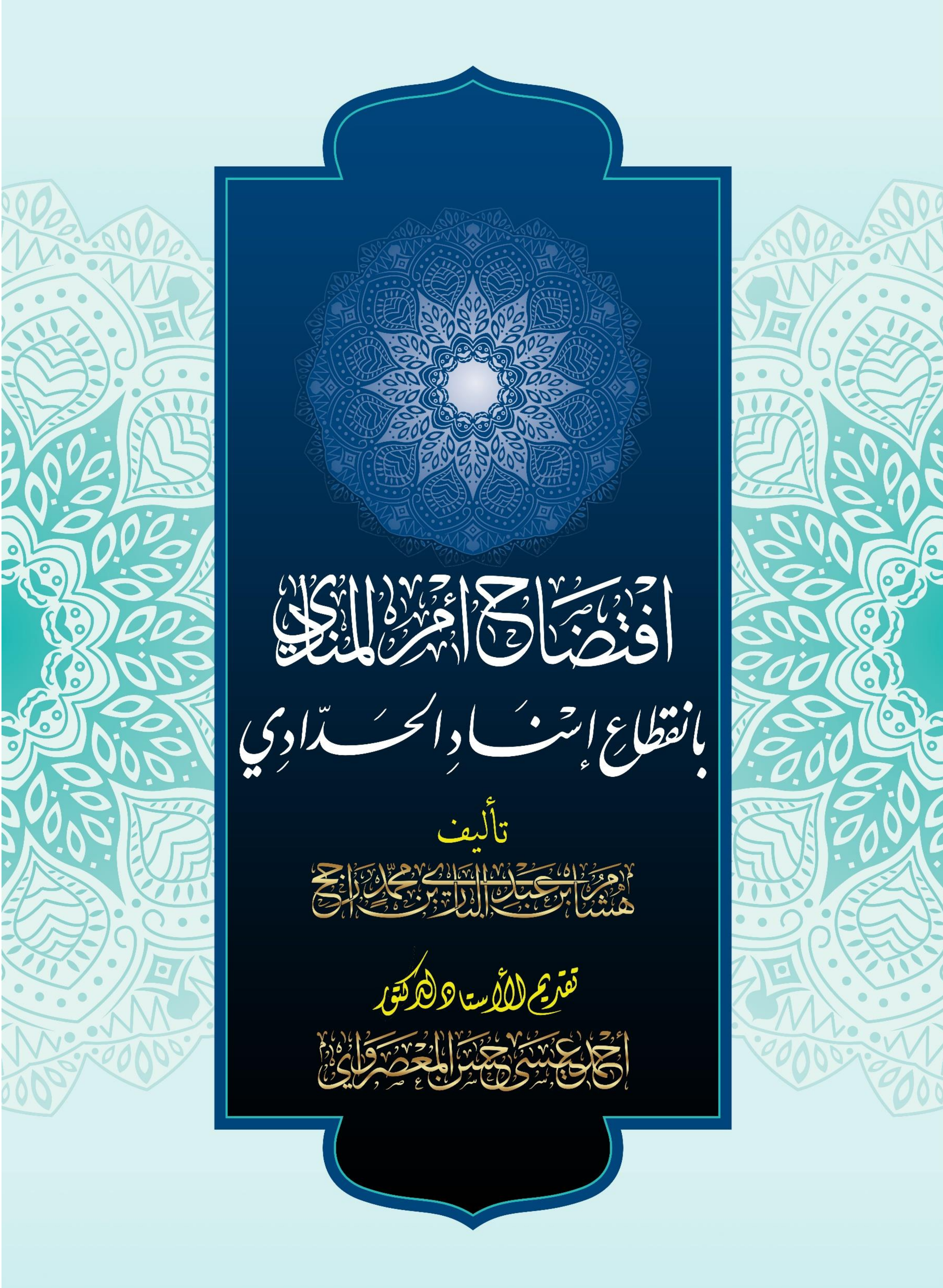

افتضاح أمر المنزوي
بانقطاع إسنادِ الحدّادِي
تأليف
هشام بن عبد الرازق بن محمد رازح
تقديم الأستاذ الدكتور
أحمد عيسى حسن المعصراوي

مقدمة الأستاذ الدكتور: أحمد عيسى المعصراوي

بسم الله الرحمن الرحيم

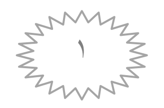
الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أَمَّا بَعْدُ: فإن علم الإسناد حصن حصين من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

وقد خاض بعض إخواننا في بعض الأسانيد الصحيحة المستقيمة، المتلقاة بالقبول من علماء الأمة -كإسناد الشيخ: علي الحدادي- فطعن فيها بغير علم.

والطعن في إسناد الحدادي لا يتناول هذا الإسناد فحسب، بل من لوازمه الطعن في أسانيد أخرى للقراء على مدى الزمان، وهذا أمر خطير، وشره مستطير.

وقد بيَّنت هذه الرسالة أن هذا الطاعن أخطأ في ادِّعائه الأول في أن الحدادي شخصية وهمية، لا وجود لها، ثم عاد وأثبت وجوده؛ ولكن أخطأ ثانية حين ادعى انقطاع إسناده، وهو أهون من الخطإ الأول، وتراجعه عن الخطإ الأول الأكبر يبعث في النفس أمل تراجعه عن الخطإ الثاني الأصغر.



وإني أدعوه ومن وراءه باسم أخوة القرآن والتواصي بالحق أن يعودوا إلى صوابهم ورشدهم، وأن يتوبوا إلى الله من طعنهم في أسانيد القرآن بالظن والتخرص، وأَن يُرَاجِعُوا طريقة القُرَّاء، وأَلَّا يُفَرِّقُوا كلمة أَهل الإِقْرَاء.

كما أشكر الشيخ هشامًا على دفاعه عن أسانيد القرآن، وأهله.

وَفَّقَ اللهُ الْجَمِيعَ لِمَرْضَاتِهِ، وَسَلَكَ بِهِمْ طَرِيقَ جَنَّاتِهِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ: أَحْمَدُ عِيسَى الْمَعْصَرَاوِيُّ

شَيْخُ عُمُومِ الْمَقَارِئِ الْمِصْرِيَّةِ سَابِقًا

وَرَئِيسُ لَجْنَةِ مُرَاجَعَةِ الْمُصْحَفِ بِالْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ سَابِقًا

وَأُسْتَاذُ الْحَدِيثِ بِقِسْمِ الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ سَابِقًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

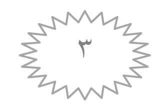
أما بعد: فقد يسر الله الوقوف على وثيقة، أكدت وجود شخصية القارئ: علي الحدادي، الاسم الذي نفاه من قبل السيد عبد الرحيم، ثم صدرت رسالتان في شأن هذه الوثيقة:

الأولى: من الشيخ مصطفى شعبان -وهو الذي كشف عن هذه الوثيقة- وهي بعنوان: **(الشيخ علي الحدادي، إضاءة على الطريق)**.

والأخرى: من اللجنة العلمية بمراكز الدكتور المعصراوي، بعنوان: **(النجم الهادي، إلى ما جد في شان الحدادي)**.

وقد كان الواجب على السيد عبد الرحيم أن يرجع إلى الحق، ويعترف بخطئه؛ ولكنه كابر وعاند، وأخرج رسالة جديدة، فضح بها نفسه، عنوانها: **(نهاية طريق الحدادي في الأسانيد القرآنية، رسالة معضدة بالأدلة العلمية في الكشف عن حقيقة هذه الشخصية)** رد فيها على ما جد في شأن الحدادي.

وقد كنت علقت من قبل في كتابي: (البراء، من الطعن في أسانيد القراء) على عنوان كتابه: (آفة علو الأسانيد) وبينت أن



العنوان غلط واضح، والآن أكرر هذا مع عنوان هذه الرسالة.

فقوله: (نهاية طريق الحدادي): طريق الحدادي لم ينته بعد، فهذه وثيقة قد أظهرها الله لنا -كما أظهر غيرها من قبل- وقد يظهر غيرها، فكيف تجزم أنها نهاية طريقه؟!

وقد كان الحدادي عندك من قبل هذه الوثيقة شخصية وهمية، لا وجود لها! فأصبح عندك بعد أن كشفنا عن هذه الوثيقة شخصية موجودة.

وقد ظن السيد أنه فَصَلَ في مسألة الحدادي، ولم يعلم أنه فضح نفسه بما كتبت يده.

وقد بينت في رسالتي هذه: (**افتضاح أمر المنادي، بانقطاع إسناد الحدادي**) وجوه افتضاحه.

ثم ما هو الآن موقف الذين قدموا للسيد في كتابيه اللذين نفى فيهما وجود الحدادي، وبالغا في مدح السيد، ووصفوه بالتحقيق؟

هل سيتراجعون الآن عن نفي شخصية الحدادي كما تراجع السيد؟

هل سَيُبَرِّؤُون ذمَمَهم من طعن السيد في جمع من القُرَّاء؛ ولا سيما عبد الله عبد العظيم، حين اتهمه السيد بأنه اختلق شخصية علي الحدادي؛ فأيدوه بغير علم: فقدموا له، وأثنوا على عمله؛ بل وصفوه بالتحقيق! فكانوا شركاءه في ظلمه واعتدائه.

ولن ينفعهم اليوم إذ ظلموا أن يتوبوا سِرًّا؛ فإن من أساء علانية

فِي مِثْل هذا لَزِمَه أن يتوب علانية.

ولا ينفعهم أنهم تابعوا السيد بغير علم بحقيقة الأمر؛ فإن الذي لا يدري لا يتابع غيره في الطعن في أعراض عامة المسلمين؛ فضلًا عن خواصهم، من مقرئين وغيرهم؛ بل يسعه السكوت.

كذب عليهم السيد فصدقوه، فبعد أن ذكر أنه بحث عن الحدادي في سجلات وفيات جميع محافظات مصر ولم يجد له أثرًا، ها هو اليوم يعترف بأنه لم يبحث عنه من قبلُ في محلة مالك، وبعد أن بحث عنه فيها الآن وجده؛ كما سيأتي تفصيله.

فسقطوا حين سقط السيد، ولو عَلِمُوا لنَجَوْا من كذب السيد، وفساد منهجه العلمي، الذي وصفوه بالتحقيق!

وليتهم إذ لم يَعْلَمُوا سكتوا، ففي السكوت عن مثل هذا نجاة لأمثالهم.

ثُمَّ هل سيتابعون السيد في سقطته الجديدة؛ فيحكمون بانقطاع إسناد الحدادي كما حَكَم، أم سيتعظون بحالهم أول مرة، وهذا الذي ينبغي لهم، فالمؤمن لا يُلْدَغ من جُحْر واحد مرتين.

وفي ختام هذه المقدمة أشكر كل من أفدت منه من أهل العلم في هذا البحث، جزاهم الله خيرًا، وشكر لهم إفاداتهم.

هشام بن عبد الباري بن محمَّد راجح

ليلة الجمعة: ١٩/ ٢/ ١٤٤١

فضائح السيد عبد الرحيم إجمالًا

الفضيحة الأولى: القطع بعدم وجود علي الحدادي، من غير دليل قاطع.

ثم فضح غلط منهجه في الفضيحة التالية.

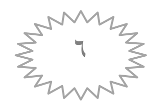
الفضيحة الثانية: القطع بأن الحدادي هو الذي في الوثيقة، من غير دليل قاطع.

الفضيحة الثالثة: الجزم بعدم خطإ السجلات في تقدير سن وفاة الحدادي، والأدلة تثبت إمكان ورود الخطإ فيها.

الفضيحة الرابعة: القطع بأن العبيدي لم يعش إلى (١٢٦٢هـ) من غير دليل قاطع؛ إلا اتباع الظن والتخمين.

الفضيحة الخامسة: القطع بانقطاع إسناد الحدادي، من غير دليل قاطع؛ بل الدليل يثبت اتصاله.

ويتبين مما تقدم: أن فضائح السيد كلها تستند إلى اتباع الظن والتخرص، وترك الطريق العلمي في بحث المسائل، فخلص بسبب ذلك إلى نتائج خاطئة متناقضة.



فضائح السيد عبد الرحيم تفصيلًا

الفضيحة الأولى:
القطع بعدم وجود علي الحدادي، من غير دليل قاطع

حيث طعن فيه السَّيِّدُ بنُ أَحمدَ بنِ عبدِ الرَّحِيمِ المِصْريُّ بالظَّنِّ الواهِي، وقد قال النبي ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ»[1].

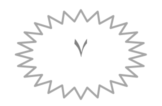
فزعَمَ أَنَّهُ لم يَجِدْ خَبَرًا للحَدَّاديِّ، لا في سِجِلَّاتِ الوَفَيَاتِ بمِصْرَ، ولا في سِجِلَّاتِ المُسْتَخْدَمِينَ بها، ولم يَجِدْ لهُ تَرْجَمَةً مُسْتَقِلَّةً، ولا غيرَ مُسْتَقِلَّةٍ، ولا أَثَرَ لهُ: مِنْ عَقِبٍ في سِجِلَّاتِ المَوَالِيدِ والوَفَيَاتِ، أَو إِخْوَةٍ في سِجِلَّاتِ الوَفَيَاتِ، أَو مُؤَلَّفٍ، أَو إِجازةٍ، وأَنَّهُ لم يَظْهَرْ لهُ إِلَّا تِلْمِيذٌ واحدٌ -وهو عبدُ اللهِ عبدُ العظيمِ- وهذا التِّلْمِيذُ الواحِدُ هو الَّذي أَسْنَدَ عنهُ فحَسْب[2].

وبناءً على هذا: فقد قَطَعَ السَّيِّدُ بأَنَّ الحَدَّاديَّ الوَارِدَ في الأَسَانِيدِ غيرُ مَوْجُودٍ أَصْلًا، وبَنَى على ذلكَ رَدَّ إِسْنادِهِ المَشْهُورِ[3]، وفيهِ أَنَّهُ قَرَأَ

(١) رواه البخاري: (٥١٤٣) ومسلم: (٢٥٦٣).

(٢) يُنظَر: آفَةُ عُلُوِّ الأَسَانِيدِ: ١١٦- ١٢٣، ١٤٨- ١٤٩، ورَدُّ الحُجَجِ: ٢٣٤- ٢٤٤، ٢٤٦- ٢٤٧، ٢٤٨- ٢٦٤، وعلي الحدادي المزعوم: ١- ٢.

(٣) يُنظَر: رَدُّ الحُجَجِ: ١٢، ٢٣٩، ٢٩٥- ٢٩٦.



العَشْرَ مِن طَرِيقِ الشَّاطِبِيَّةِ والدُّرَّةِ والطَّيِّبَةِ علـى إبراهيمَ العُبَيْدِيِّ (ت: بعدَ: ١٢٣٣ تقريبًا)(١).

وقد بيَّن الشيخُ: عليُّ بن سعد الغامديُّ المَكِّيُّ خَطَأَ هذا: فبيَّن وُجُودَ الحدادي، وعدالته، واستقامة الإسناد المتصل به، وسلكَ في إثبات ذلك طريقة جمهور أئمة صناعة الأسانيد(٢) والأُصوليين.

وبيَّن مذهبَ ابنِ الجزريِّ في قَبُولِ مَن حالُه كحال الحدادي.

وبيَّن تَلَقِّي العلماءِ بالقَبُولِ إِسْنَادَ الحَدَّاديِّ نَحْوَ قَرْنَيْنِ من الزَّمَانِ؛ حتَّى ظَهَرَ الشيخُ: السَّيِّدُ فطَعَنَ فيه(٣).

وكذلك بيَّن الشيخُ: إيهاب فكري أَنَّ اسْتِقْرَاءَ السيد قاصرٌ في شخصية الحدادي.

وأنه يتبع الظـــن الضعيف في نفي شخصية الحـــــــــــــدادي(٤)،

(١) يُنظَرُ: إجـازَةُ عبدِ العظيمِ للشَّمْشِيريِّ: ل: ٣/ ب، وإِجـازَتُهُ لعَاشُـورٍ: ل: ٢/ ب.

(٢) ولا فرق في صناعة الأسانيد بين جمهور المحدثين ومحققي المقرئين في هذه القضية.

(٣) ينظر: الحجج الجياد: ٥٣- ٥٨، ٦٠- ٦٨، وحقيقة الخلاف في إسناد الحدادي والمرزوقي: ١، ١٤- ٣٠.

(٤) وكانَ مِن أَهمِّ ما اعتمدَ عليهِ في طَعْنِهِ في إِسْنَادِ الحَدَّاديِّ سِجِلَّاتُ المَوَالِيدِ والوَفَيَاتِ، الَّتي جَعَلَها دليلًا قَطْعِيًّا علـى نَفْيِ وُجُـودِ الحَدَّاديِّ، الَّذي أَثْبَتَهُ تِلْمِيذُهُ: عبدُ اللهِ عبدُ العظيمِ.

=

وتكذيب تلميذ الحدادي الثقة[1]: عبد الله عبد العظيم[2].

ثم جاء الآن ليثبت وجود الحدادي، فصدّق تلميذه بعدما رماه باختلاق شخصية لا وجود لها.

ومع أن تراجعه في هذه المسألة يُحْمَد له؛ إلا أنه فضح منهجه العلمي الفاسد.

ويظهر هذا من خلال الملاحظتين التاليتين:

الملاحظة الأولى

قال السيد: «البحث عن حدادي محلة مالك في السجلات الرسمية قبل أن نتطرق إلى الحديث عما توصلنا إليه من معلومات بشأن حدادي محلة مالك نُشير إلى أن بحثنا في ما سبق من كتب ورسائل عن علي الحدادي كان مقتصرًا على من تتوفر فيه الأوصاف التي وصفه بها تلميذه الوحيد عبدالله عبدالعظيم، حيث كانت تلك النعوت والأوصاف مرشدنا وموجهنا في البحث عنه.

وكنّا نظن أن المتصف بتلك الأوصاف لا بد من أن يكون

وقد تَكَفَّلَ الشيخُ: إيهابُ فِكْرِي ببيانِ أَنَّ هذه السِّجِلَّاتِ ليست دليلًا قَطْعِيًّا، وأَنَّ كثيرًا منها قد تَعَرَّضَ للفَقْدِ، والتَّلَفِ عَمْدًا وسَهْوًا، وتَعَرَّضَ كثيرٌ مِمَّا بَقِيَ منها لأَخطاءٍ مُتَنَوِّعَةٍ. يُنظَرُ: الآفاتُ الأَخْلَاقِيَّةُ والإِسْتِدْلَالِيَّةُ: ٣٥- ٦٤.

(١) ينظر في توثيقه: حقيقة الخلاف في إسناد الحدادي والمرزوقي: ٢١- ٢٣.

(٢) ينظر: الآفات الأخلاقية: ٩٤- ٩٨.

عَلَمًا من أعلام عصره لا محالة، وأن يكون من اليسير الوصول إليه والعثور عليه، ولا سيما وهو يحمل القراءات من جميع طرقها، وإليه ترجع أعلى أسانيد الأرض في القرآن الكريم»[(١)].

ويُجَاب عـن هـذا: بأنك ذكـرت من قبـل أن ثناء عبـد الله عبد العظيم على شيخه الحدادي يُحتَمل أن يكون قد دخله مبالغة[(٢)].

قلتُ: وهذا وارد جدًّا، وهو ظاهر في ثناء عبد الله عبد العظيم، ومبالغة التلاميذ في الثناء على شيوخهم شائع في كتب التراجم وغيرها.

فكيف يقتصر بحث السيد على من يتوفر فيه تمام ثناء تلميذه: عبد الله عبد العظيم، وهو يُقِرّ بأن هذا الثناء قد يكون مبالغًا فيه؟!

والأعجب من هذا أنه بنى على هذا التحكم في البحث نفي شخصية الحدادي! بل حَطّ على من انتقد منهجه الفاسد في البحث، وحَقَّرَ علمه وفهمه، وأَكثَر من سَبِّه والسُّخْرِيَةِ منه واتِّهَامِ نِيَّته بالسُّوءِ[(٣)]!

فجمع بين: ١/ المَيْل في البحث! ٢/ وخطإ نتيجته الفاحش بنفي شخصية الحدادي! ٣/ وتكذيب تلميذه الثقة! ٤/ وظلم المخالف!

ظلمات بعضها فوق بعض، وإن الظلم مرتعه وخيمُ.

وهذا جزاء من أعرض عن منهج أهل العلم في البحث.

---

(١) نهاية طريق الحدادي: ٦.

(٢) ينظر: رد الحجج: ٢٩٦.

(٣) يُنظَرُ: رد الحجج: ٢٩٣، والآفاتُ الأَخلاقيَّةُ والإِسْتِدْلَالِيَّةُ: ٢٧- ٣٠.

الملاحظة الأخرى

قال السيد: «بناءً على ما سبق: فإن البحث عن علي الحدادي بين وفيات قرية محلة مالك يجب أن يكون حينئذ في دار المحفوظات، **ولم يسبق لي البحث عنه فيها من قبل**؛ لسببين:

الأول: أن بحثي في محلة مالك في ما سبق لي من كتب ورسائل كان مقتصرًا على الشيخ أبي حطب، وهذا لا يحتاج إلى دار المحفوظات؛ نظرًا إلى تاريخ وفاته المدون.

الثاني: عدم توقع أن يكون ذلك الحدادي المتصف بتلك الصفات من أهالي محلة مالك؛ إذ لم يظهر له فيها أي أثر، صغيرًا أو كبيرًا»[(١)].

ويُجاب عن هذا: بقولك عن الحدادي: «لا وجود له في سجلات وفيات جميع محافظات مصر»[(٢)].

وبقولك عن الحدادي كذلك: «لا أثر له في السجلات الرسمية الموجودة في عصره، ولا في غيرها»[(٣)].

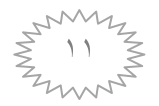
وبقولك بعد أن ذكرت من اسمه: (علي) ولقبه: (الحدادي) وهم أربعة، وليس فيهم صاحب محلة مالك: «فهؤلاء من وُجِدوا بهذا

---

(١) نهاية طريق الحدادي: ٩.

(٢) آفة علو الأسانيد: ١٤٨، ورد الحجج: ٢٤٣.

(٣) علي الحدادي المزعوم: ٢.



الاسم على مستوى جمهورية مصر»[١].

فمن قبلُ نفيت وجوده في سجلات وفيات جميع محافظات مصر، وقطعت بأنه ليس له أثر فيها؛ فأوهمت القراء أنك استقصيت في بحثك عنه سجلات وفيات جميع محافظات مصر، والآن تنفي بحثك عنه في سجلات وفيات محلة مالك!

فهل هذا منهج علمي يُحْتَرَم؟!

وهل هذا الرجل صادق مُؤْتَمَن؟!

(١) آفة علو الأسانيد: ١٢١.

الفضيحة الثانية:

القطع بأن الحدادي هو الذي في الوثيقة، من غير دليل قاطع

قال السيد: «وهنا ملاحظة يجب الوقوف عندها: فوجود اسم: (علي الحدادي) بهذه الكيفية فقط (الاسم واللقب فحسب) في عدة مصادر يؤكد أنه هو الشخص الموجود في دار المحفوظات الذي تم استخراج شهادة وفاته.

وهذه المصادر التي اتّفقت على إيراد اسمه بهذه الكيفية هي:

١- إجازة عبد الله عبد العظيم لمحمد عراقي الشمشيري.

٢- إجازة عبد الله عبد العظيم لعلي عاشور.

٣- المخطوطة المستخرجة من المكتبة الأزهرية، التي استند إليها الشيخ: مصطفى الوراقي في رسالته.

٤- شهادة الوفاة المستخرجة من دار المحفوظات العمومية المصرية»[(١)].

ويُجاب عن هذا: كيف جزمت بأن حدادي السجلات هو حدادي الإجازات، أو حدادي الوثيقة التي وقف عليها الشيخ: مصطفى الوراقي؟!

ومن الوارد جدًّا أن يكون الحدادي الذي في السجلات ليس

(١) نهاية طريق الحدادي: ١٣.

هو حدادي الإجازات ولا حدادي الوثيقة، وأنه مجرد تشابه أسماء.

وقد بينت في كتابي: (البراء، من الطعن في أسانيد القراء) أن عبد الله عبد العظيم الذي جاء به السيد ليس هو تلميذ الحدادي، بل هو تشابه أسماء فقط، وكذلك بينت أن الشيخ عبد العزيز كحيل الذي جاء به السيد ليس هو تلميذ الدسوقي؛ بل هو تشابه أسماء[(١)].

ثم لم يجزم الشيخ: مصطفى بن شعبان الوراقي في رسالته، ولم تجزم اللجنة العلمية في قسم تحقيق الأسانيد بمراكز الأستاذ الدكتور: أحمد المعصراوي في رسالتها أن الحدادي الذي في الوثيقة هو حدادي الإجازات، وإنما قالوا بغلبة الظن[(٢)]، وهذا من باب التحقيق العلمي، ولكن السيد ليس عنده تحقيق علمي، وهذا من فضائحه العلمية.

فلم يُوَفَّق السيد في القطع بنفي شخصية الحدادي أولًا، ثم لم يُوَفَّق في القطع بتعيينه ثانيًا.

فنعوذ بالله من الخذلان.

---

(١) ينظر: البراء، من الطعن في أسانيد القراء: ٤٣- ٤٧، ٥٢.

(٢) ينظر: الشيخ: علي الحدادي، إضاءة على الطريق: ٢، والنجم الهادي: ١٣.

الفضيحة الثالثة:

الجزم بعدم خطإ السجلات في تقدير سن وفاة الحدادي، والأدلة تثبت إمكان ورود الخطإ فيها

قال السيد: «أن تاريخ وفاة علي الحدادي كان في عام ١٢٦٩ هـ ...

أن سن علي الحدادي عند وفاته كان ٢٥ عامًا، وهذا يعني أن مولده كان في عام: ١٢٤٤ هـ.

فإن قيل: إن هذه السن كانت خاضعة أحيانًا للتقدير عند الوفاة، والتقدير وارد فيه الزيادة والنقصان.

فأقول: الخلل في تقدير السن غالبًا ما يكون بالزيادة، لا بالنقصان، بمعنى: أن يكون العمر الحقيقي للمتوفى ٧٠ سنة مثلًا، فيكون تقديره ٧٥ عامًا أو فوق ذلك ...

وعلى ذلك: فإن المتيقن في تحديد سن علي الحدادي عند وفاته أن لا شك فيه ولا خلل، فإن كان فيه خلل فلن يتجاوز شهورًا؛ تقديمًا أو تأخيرًا»[(١)].

ويُجابُ عن هذا من أربعة وجوه:

الأول: إن السيد اعتمد في هذا على سجلات الوفيات.

---

(١) نهاية طريق الحدادي: ١٤، ١٥.

وقد تَكَفَّلَ الشيخُ: إيهابٌ فِكْرِي ببيانِ أَنَّ هذه السِّجِلَّاتِ ليست دليلًا قَطْعِيًّا، وأَنَّ كثيرًا منها قد تَعَرَّضَ للفَقْدِ، والتَّلَفِ عَمْدًا وسَهْوًا، وتَعَرَّضَ كثيرٌ مِمَّا بَقِيَ منها لأَخطاءٍ مُتَنَوِّعَةٍ.

وقد أطال في تقرير ذلك(١).

الوجه الثاني: أن في السجل الذي اعتمد عليه السيد في تقدير سن الحدادي عند وفاته ثلاث آفات:

الآفة الأولى: **تساهل كاتبه، فلم يذكر فيه**:

١/ اسم الأم.

٢/ ولا اسم الأب.

٣/ ولا الديانة.

٤/ ولا المهنة.

٥/ ولا الجنسية.

٦/ ولا الحالة الاجتماعية(٢).

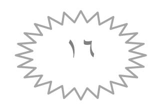
فهل مثل هذا يعتمد عليه في إسقاط إسناد تُلُقِّي بالقبول نحو قرنين من الزمان؟!

الآفة الثانية: أنه ليس السجل الأصلي؛ بل منقول عنه، واحتمال الخطإ وارد عند النقل عن السجل الأصلي.

---

(١) يُنظَرُ: الآفاتُ الأَخْلَاقِيَّةُ والِاسْتِدْلَالِيَّةُ: ٣٥- ٦٤.

(٢) نهاية طريق الحدادي: ١١، ١٣.



الآفة الثالثة: حال ناقله، وهو السيد عبد الرحيم، فقد ثبت كذبه وتدليسه[1]، ومثله لا يُصَدَّق إلا بالتثبت من السجل الأصلي؛ لا سيما وقت الخصومة، فإذا كان قد كذب ودلس في غيرها فكذبه وتدليسه فيها أَوْلى.

والظن به أنه كذب ودلس في ما مضى متأوِّلًا؛ ولكن لا نأمن أن يتأول هذه المرة كذلك؛ فيضيع الحق مع التأويلات الباطلة.

ولو ثبت صدقه فلن يغني عنه شيئًا في إثبات تقريره، فهو مدفوع بما تقدم وبما سيأتي.

الوجه الثالث: السيد يرد على نَفْسه، ولو علم السيد أننا سنحجه بكلامه ما جزم بعدم خطإ السجلات في تقدير سن وفاة الحدادي؛ ولكن لله الأمر من قبل ومن بعد.

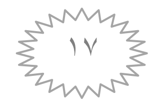
فقد قرر السيد أنه وجد في السجلات حالات كثيرة يُذْكَر فيها سن المبلغ بشكل عشوائي.

ثم ذكر أمثلة على النقص من أعمار المبلغين عن الوفيات ١٩ عامًا، وأكثر من ٢٠ عامًا، و٢٥ عامًا[2].

---

(١) ينظر في إثبات كذبه وتدليسه ما كتبه المحدث الدكتور: حامد البخاري، في كتابه: إطلاع أهل القرآن الكريم، على حال السيد عبد الرحيم: ٧- ١١.
وينظر: ص: ١٠- ١١ من هذا الكتاب.

(٢) ينظر: آفة علو الأسانيد: ٦٦- ٦٧.



ثم قال: «**والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا.**

إلى درجة أني وجدت اسم شخص يدعى: علي السنهوري (فقي) كان متخصصًا في البلاغ عن غالب حالات الوفاة بدسوق.

وظل يكتب أن سِنّه ٤٥ سنة طيلة الأعوام الممتدة من سنة: ١٩٠٨ م إلى ما بعد سنة: ١٩٢٤ م، ولم يُغَيِّر سِنَّه»[(١)].

قلت: إذا كان هذا في شأن المبلغين عن الوفيات من الأحياء -الذين يمكن المُدَوِّن التثبت من أعمارهم بسؤالهم- فكيف بحال الأموات، الذين فات التثبت منهم، وتُكْتَب أعمارهم في الغالب تقديرًا، لا تحقيقًا؟!

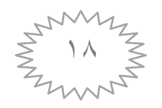
قال السيد نَفْسه: «فتحديدُ السِّنِّ عندَ الوَفاةِ يَحْتَمِلُ أمرينِ: أَن يكونَ حقيقيًّا، وأَن يكونَ تقديريّاً، ولعلَّ الغالبَ منهم يكونُ تقديريّاً؛ لسببٍ هامٍّ، وهو عُزُوفُ الكثيرين عن تسجيلِ مَوَالِيدِ أَبنائِهم ...»[(٢)].

فرجَّح السيد أَنَّ التقديرَ هو الغالبُ في تحديدِ سِنِّ الوفاةِ، وذلك لأَنَّ كثيراً من النَّاسِ لا يُسَجِّلُون مَوَالِيدَ أَبنائِهم، وقد ذكر نحوَ ذلك مِراراً[(٣)]، وما أَصَّله صحيحٌ؛ ولكنَّه خالفه عندَ التطبيقِ.

(١) آفة علو الأسانيد: ٦٨.

(٢) آفَةُ عُلُوِّ الأَسانِيدِ: ٣٩.

(٣) يُنظَرُ: آفَةُ عُلُوِّ الأَسانِيدِ: ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٧٠، ٧٥، ٨٥.



فمن الوارد أن يكون عمر الحدادي عند الوفاة ٤٠ سنة أو أكثر من ذلك، وأخطأ المقدر في تقدير عمره، أو غلط المدون في تدوين سِنّه -كما حصل ذلك كثيرًا مع المُبَلِّغِين عن الوفيات- أو غلط ناسخ الشهادة المنقولة عن الشهادة الأصلية.

الوجه الرابع: أن جزم السيد بعدم خطإ السجلات في تقدير سن وفاة الحدادي يلزم منه تكذيب الحدادي -وهو ثقة- أو تكذيب تلميذه: عبد الله عبد العظيم وهو ثقة كذلك(١)؛ لأن عبد الله عبد العظيم أخبر أن الحدادي أخبره أنه قرأ القراءات العشر الصغرى والعشر الكبرى على العبيدي(٢)، وجزم السيد بأن سن الحدادي عند وفاته عام ١٢٦٩ هـ كان ٢٥ سنة؛ بناء على تقدير السجلات، مع جزمه بعدم بقاء العبيدي إلى نحو ١٢٦٢ -كما سيأتي- يلزم منه تكذيب الحدادي أو تكذيب تلميذه.

والثقة لا يُكَذَّب إلا ببينة، وليس هاهنا بينة، وإنما هما ظنَّانِ:

ظن عدم خطإ السجلات، وقد تقدم بيان خطئه.

وظن عدم بقاء العبيدي إلى نحو عام: ١٢٦٢، وسيأتي بيان غلطه.

فوارد أن يكون قد أدرك من حياة العبيدي ما يمكنه من القراءة عليه، فلو قُدِّر أن العبيدي مات عام: ١٢٥٠، فليس ببعيد أن

---

(١) يُنظَرُ في توثيقهما: حقيقة الخلاف في إسناد الحدادي والمرزوقي: ١٥- ٢٢.

(٢) يُنظَرُ: إجازَتُه للشَّمْشِيرِيِّ: ل: ٣/ ب، وإِجازَتُه لعاشُورٍ: ل: ٢/ ب.

يكون قد وُلِدَ الحدادي عام: ١٣٣١ بدل عام: ١٣٤٤ الذي هو مقتضى السجلات، فيكون قد أدرك من حياة العبيدي ١٩ عامًا، وهي كافية لأخذه القراءات الصغرى والكبرى عن العبيدي.

ونقص السجلات ١٣ عامًا ليس بغريب، وقد تقدَّم نقصها ما هو أكثر من ذلك.

وشاهد المقال: أن جزم السيد بعدم خطإ السجلات في تقدير سن الحدادي عند وفاته مع الجزم بعدم بقاء العبيدي إلى نحو عام: ١٢٦٢ يلزم منه تكذيب الحدادي أو تلميذه: عبد الله عبد العظيم.

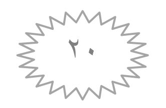
وشهادتهما مقدمة على شهادة كُتَّابِ السجلات، الذي ثبت تعرض كثير من سجلاتهم لأَخطاءٍ مُتَنَوِّعَةٍ؛ كما تقدم بيانه.

هذا من جهة السجلات عمومًا.

أما من جهة خصوص السجل الذي اعتمد عليه السيد في سن الحدادي عند وفاته فقد تقدم بيان تساهل كاتبه: حيث أسقط ست معلومات منه، وأن احتمال خطإ ناقله عن السجل الأصلي وارد.

وسجل كهذا لا يمكن ترجيحه على قول أهل العلم؛ كالحدادي وتلميذه: عبد الله عبد العظيم.

ولا يرجحه على قولهما من عرف مراتب الأدلة، ومسالك المحققين في الترجيح بينها عند تعارضها.



الفضيحة الرابعة:

القطع بأن العبيدي لم يعش إلى ١٢٦٢، من غير دليل قاطع؛ إلا اتباع الظن والتخمين

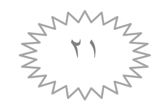
قال السيد: «وهنا تأتي كلمة الفصل: لو افترضنا أن الحدادي بعد نشأته بمحلة مالك، وتلقيه العلوم الأولية بها وبمدينة دسوق المجاورة لها؛ ارتحل إلى القاهرة لتلقي العلوم بالأزهر، وهو في الثامنة عشرة من عمره؛ فإن رحيله إلى الأزهر يكون سنة ١٢٦٢ ه تقريبًا، وهذا بالنظر إلى تواريخه.

والسؤال: هل هذا التاريخ يُمَكِّنه من مقابلة الشيخ إبراهيم العبيدي والأخذ عنه؟

أقول: مع أن العبيدي لم تظهر له تواريخ، لا بمولد ولا بوفاة، فبقاؤه إلى عام: ١٢٦٢ ه غير مقبول نقلًا وعقلًا.

أما من جهة النقل: فجميع التحقيقات التي ظهرت في وفاته لا تخرجه عن أن تكون وفاته في حدود سنة: ١٢٤١ ه، أو بعدها بقليل، وهذا على أعلى تقدير ...

أما من جهة العقل: فلو كان العبيدي تأخر إلى عام: ١٢٦٢ ه أو حوله لكان الأولى بالأخذ عنه من جاوره من شيوخ الإقراء بالأزهر، وليس هذا الشاب القادم من محلة مالك، وممن كان بالأزهر في ذلك التاريخ من الشيوخ: الشيخ التهامي الذي صدرت عنه إجازة في



القراءات السبع سنة: ١٢٥٧ هـ، وهو تلميذ سلمونة، وكذلك الشيخ: المتولي، تلميذ التهامي، وكان يبلغ من العمر ٣٦ عامًا في ذلك التاريخ، وليس ١٨ عامًا؛ كالحدادي»[(١)].

ثم أطال في استنكار علو بعض المسندين من طريق الحدادي على معاصريهم وعلى بعض من سبقهم[(٢)].

ويجاب عن هذا الاستدلال الضعيف أصلًا من ستة وجوه؛ لنزيد ضعفه ضعفًا:

الوجه الأول: بنى السيد كلامه هذا على القطع بما في سجل وفاة الحدادي من تقدير عمره عندها بخمس وعشرين سنة.

وقد تقدم الرد على هذا من أربعة وجوه.

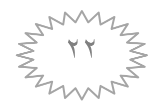
الوجه الثاني: تخـرَّص السـيـد -وما أكثر تخرصاته- أن العبيدي لا يمكن أن يعيش إلى عام: ١٢٦٢ هـ مع اعترافه بعدم وجود تاريخ مولد ولا تاريخ وفاة للعبيدي!

وزاد الطين بِلَّة فاستدل على ذلك بقوله: «فجميع التحقيقات التي ظهرت في وفاته لا تخرجه عن أن تكون وفاته في حدود سنة: ١٢٤١ هـ، أو بعدها بقليل، وهذا على أعلى تقدير ...».

والتحقيقات التي يقصدها السيد هي قول بعض الباحثين عن

(١) نهاية طريق الحدادي: ١٥، ١٦.

(٢) نهاية طريق الحدادي: ٢١- ٢٨.



العبيدي: كان حيًّا سنة: ١٢٣٣، أو: ١٢٣٧[١].

والسيد نَفْسه ذكر أن العبيدي تُوُفِّي بعد ١٢٤١[٢].

فهل القول بأن العبيدي كان حيًّا في هاتين السنتين أو توفي بعد ١٢٤١ هـ يدل على عدم بلوغه عام: ١٢٦٢ هـ؟!

أحسب أن الجواب واضح لكل منصف.

الوجه الثالث: أن المجهول مولدًا ووفاةً لا يجرؤ على القطع بعدم بلوغه تاريخًا ممكنًا إلا متخرص؛ كالسيد عبد الرحيم، الذي ملأ كتبه بمثل هذه التخرصات والظنون؛ فأساء بها إلى نَفْسه أيما إساءة.

وهناك مثال قريب لهذه القضية، وهو الشيخ سليمان الجمزروي، فقد اشتهر أنه كان حيًّا عام: (١١٩٨ هـ) وهو تاريخ تأليفه التحفة.

ثم تحقق أنه مات عام: (١٢٢٧ هـ)[٣].

فانظر كم بين ما اشتهر وبين تاريخ وفاته المحقق!

الفرق بينهما ٢٩ سنة.

والسيد لا يريد أن يحتمل ٢١ سنة في حق العبيدي!

وهكذا الشأن في جماعة من العلماء، يقدر لهم المحققون متوسط العمر -وهو ٦٠ أو ٧٠ سنة- وربما عُمِّرُوا إلى الثمانين أو التسعين.

---

(١) ينظر: كشكول ابن شعبان: ٢٦- ٢٨.

(٢) الحلقات المضيئات: ١/ ٢٢٥.

(٣) حقَّقَ ذلكَ الشيخ المحقق: مصطفى بن شعبان الوراقي في كشكوله: ١٢٤- ١٢٥.

وما أدرى السيد أن العبيدي كان من المعمرين؟! فربما بلغ التسعين، أو نحوها؛ كما بلغها كثير من القراء.

وليته توقف في المسألة؛ ليربأ بنَفْسه عن هذه السقطات الشنيعة!

الوجه الرابع: جزم السيد بعدم بقاء العبيدي إلى نحو: ١٢٦٢ مع جزمه بأن سن الحدادي عند وفاته عام ١٢٦٩ هـ كان ٢٥ سنة؛ بناء على تقدير السجلات -كما تقدَّمَ- يلزم منه تكذيب الحدادي -وهو ثقة- أو تكذيب تلميذه: عبد الله عبد العظيم وهو ثقة كذلك[1]؛ لأن عبد الله عبد العظيم أخبر أن الحدادي أخبره أنه قرأ القراءات العشر الصغرى والعشر الكبرى على العبيدي[2].

والثقة لا يُكَذَّب إلا ببينة، وليس هاهنا بينة، وإنما هما ظنَّانِ:

ظن عدم خطإ السجلات، وقد تقدم بيان خطئه.

وظن عدم بقاء العبيدي إلى نحو عام: ١٢٦٢، وقد تقدم بيان غلطه كذلك.

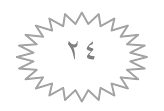
ولا يقدم ما في السجلات على قول الحدادي وتلميذه؛ كما تقدم شرحه.

ومن باب أولى لا يقدم تخمين السيد بأن العبيدي لم يعش إلى ١٢٦٢ على قول الحدادي وتلميذه.

---

(١) يُنظَرُ في توثيقهما: حقيقة الخلاف في إسناد الحدادي والمرزوقي: ١٥- ٢٢.

(٢) يُنظَرُ: إجازَتُه للشَّمْشِيرِيِّ: ل: ٣/ ب، وإِجازَتُه لعاشُورٍ: ل: ٢/ ب.



الوجه الخامس: عدم إدراك العلو لا يلزم منه عدم إدراك صاحبه، فكم من شخص فاته العلو مع إدراك أصحاب الأسانيد العالية.

وهذا ظاهر لأولي الألباب.

إلا أن السيد جعل العقل يدل على عدم بقاء العبيدي إلى نحو: ١٢٦٢ هـ؛ لأنه لو بقي إلى هذا التاريخ لقرأ عليه من جاوره من شيوخ الإقراء بالأزهر؛ كالتهامي والمتولي.

فلما لم يقرؤوا عليه دل على أنهم لم يدركوه!

ويقال للسيد: هذا عقلٌ غير عقل العارفين بتراجم القراء.

أما عقل من عرف تراجمهم فيقول: كم من قارئ سنحت له فرصة القراءة على أصحاب الأسانيد العالية، ومع ذلك لم يقرأ عليهم، وما أكثر هؤلاء.

فها هو المُتَوَلِّي -الذي ضربت به مثالًا- والجُرَيْسيُّ الكبيرُ أَدركا سَلَمُونَةَ(١)، ولم يقرآ عليه ولو روايةَ حَفْصٍ، مع أَنَّه كان بَلَدِيَّهما.

والأَعظمُ من ذلك عدمُ قراءةِ الجُرَيْسيِّ الكبيرِ العَشْرَ الكبرى

---

(١) كان سَلَمُونَةُ حَيًّا في ٢٣/ ٥/ ١٢٥٩ -كما في كشكول ابن شعبان: (١١١- ١١٢)- وقد ذكر السَّيِّدُ (آفَةُ عُلُوِّ الأَسانِيدِ: ٤٢- ٤٣) أَنَّ مَوْلِدَ المُتَوَلِّي سنةَ: ١٢٣٠، ومَوْلِدَ الجُرَيْسيِّ سنةَ: ١٢٣٣، فالأَوَّلُ أَدرك من حياة سَلَمُونَةَ نحوَ تسعٍ وعشرين سنةً، والآخَرُ نحوَ سِتٍّ وعشرين سنةً.

على الدُّرِّيِّ، وقد قرأَ عليه الصُّغرى، ولم يَمُتِ الدُّرِّيُّ إِلَّا وهو يُنَاهِزُ الأَربعين من عُمُرِه، أَو يزيدُ عليها(١)، ومع ذلك ذهب وقرأَها على قرينِه في الأَخْذِ عنِ الدُّرِّيِّ، وهو المُتَوَلِّي.

وها هو رضوان الأبياري، قد أجازه العبيدي بالقراءات العشر، من طريق الشاطبية والدرة، سنةَ: ١١٩٥(٢).

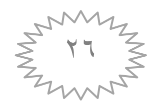
وقد كان شيوخ العبيدي الثلاثة على قيد الحياة آنذاك: الأُجْهُوري (ت: ١١٩٨) والمنير السمنودي (ت: ١١٩٩) وعلي البدري (ت: ١١٩٩).

وهؤلاء من كبار قراء القرن الثاني عشر؛ بل من كبار قراء القرون مطلقًا، ومع ذلك فات الأبياري القراءة عليهم، وقرأ على تلميذهم العبيدي؛ مع إمكانه أن يقرأ عليهم أو على بعضهم ولو رواية حفص على الأقل.

---

(١) كان الدُّرِّيُّ حَيًّا عامَ: ١٢٦٩، حيثُ أَرَّخَ إجازَتَه للكَفْراويِّ في الطَّيِّبَةِ في: ٧/ ٢/ ١٢٦٩، ولم أَقِفْ على تأريخ وفاتِه تحديدًا؛ إِلَّا أَنَّ تِلْمِيذَه المُتَوَلِّيَ أَشارَ إلى تأريخٍ تقريبيٍّ لوفاتِه؛ حيث دعا له بأَن يُطَيِّبَ اللَّهُ ثَرَاهُ، وأَن يُبَشِّرَه برحمتِه ورِضاهُ، في صَدْرِ نُسْخَةِ كتابه: (الجَوْهَرِ النَّظِيمِ، والدُّرِّ اليَتِيمِ) وهذه النُّسْخَةُ فُرِغَ منها في شَهْرِ رَبِيعٍ الأَوَّلِ، سَنَةَ: ١٢٧٥، فالدُّرِّيُّ -في ما يظهرُ- تُوُفِّيَ بينَ هذينِ التأريخين: ١٢٦٩- ١٢٧٥. يُنظَرُ: إجازَةُ الدُّرِّيِّ للكَفْراويِّ: ل: ٣٩/ ب، والجَوْهَرُ النَّظِيمُ: ل: ٣/ أ، ٤٢/ ب.

(٢) ينظر: كشكول ابن شعبان: ٢٤٧- ٢٤٨، ٢٥١.



وأقرب مثال الشيخ: أحمد عبد العزيز الزيات: أدركه كثير من خيار القراء وفاتهم أن يقرؤوا عليه مع قدرتهم على ذلك، بينما قرأ عليه من هو أقل منهم علمًا، وأصغر سِنًّا.

ولو اعتبر السيد لاعتبر بنفسه؛ فقد فاته أن يقرأ على الزيات ختمة كاملة؛ حتى لو لرواية حفص فقط، وقرأ على تلميذ تلميذ الزيات، وهو الشيخ: عبد الرزاق البكري.

فصار بين السيد والزيات واسطتان، مع قُدْرَة السيد أن يقرأ على الزيات مباشرة ولو رواية واحدة على الأقل، فقد قرأ على الزيات القراءات العشر من هو في مرتبة أولاد السيد!

فالذي يُسْتَغرب هو ترك العلو المتاح مع توافر دواعيه وسهولة تحصيله، وليس تحصيل هذا العلو المتاح هو المستغرب.

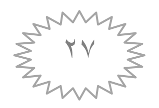
هذا إن كان لابد من الاستغراب.

وإلا فلا ينبغي أن يُسْتَغرب هذا أو ذاك، فتلك هي طبيعة الأسانيد في كل عصر ومصر، وهو من بديهيات هذا الفن.

الوجه السادس: أما استنكار السيد علو بعض المسندين من طريق الحدادي على معاصريهم وعلى بعض من سبقهم فقد رد عليه من قبل الشيخ المحقق: مصطفى بن شعبان الوراقي أحسن رد وأوفاه(١).

---

(١) ينظر: شخصية المقرئ: عبد الله عبد العظيم، وتحديد طبقته، ومقدار علوه: ٣٠- ٥٢.



الفضيحة الخامسة:

القطع بانقطاع إسناد الحدادي، من غير دليل قاطع؛ بل الدليل يثبت اتصاله

قال السيد: «يؤخذ من التفصيل المتقدم: أن عليًّا الحدادي لم يُدرك العبيدي أصلًا؛ فضلًا عن أن ينقل عنه القراءات من جميع طرقها (شاطبية، ودرة، وطيبة).

وبناءً على ذلك: فإن طريق الحدادي في الأسانيد القرآنية منقطع، والله المستعان ...

وهنا أقول: بعدما تبيَّن عدم اتصال الحدادي بالعبيدي، وأن هذا تدليس صريح ومؤكد ...»[1].

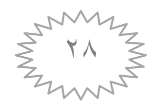
قلت: **هذا هو الخلاف الوحيد الرئيس الذي بقي بيننا وبين السيد.**

فقد كان ينفي شخصية الحدادي أصلًا سنين عددًا، ثم هداه الله فرجع عن ذلك في رسالته هذه؛ كما تقدم.

مع أن طريقة إثباتنا الحدادي تختلف عن طريقة إثباته؛ كما تقدم.

إلا أن المحصلة واحدة، وهي الاعتراف بوجود الحدادي.

(١) نهاية طريق الحدادي: ١٦، ١٨.



فإن قيل: كيف جعلتم جزمه بانقطاع طريق الحدادي فضيحة علمية؟

قيل: لأنه أهدر شهادة الحدادي وتلميذه: عبد الله عبد العظيم -كما تقدم- وهما مقرئان ثقتان؛ كما سبق.

وعندما أهدر شهادتهما لم يهدرها بحجة قاطعة، وإنما أهدرها بأمرين ظنيين، لا يقويان على إهدار شهادتهما:

الأمر الأول: سجل الوفاة، مع ما في السجلات عمومًا من أخطاء كثيرة وكبيرة، ومع ما في خصوص السجل الذي اعتمد عليه السيد من تساهل واضح؛ إلا أنه قدم شهادة هذا الكاتب المتساهل على شهادة عالِمَيْن ثقتيْنِ، **وهذا فضيحة علمية**.

الأمر الآخر: تخمين السيد أن العبيدي لم يَعِش إلى نحو عام: ١٢٦٢ هـ، مع إقراره بأنه لا يُوجَد للعبيدي تاريخ مولد ولا وفاة.

واحتج كذلك: بأن عدم قراءة بعض القراء على العبيدي مع إمكانهم ذلك يدل على أنه مات قبل نحو عام: ١٢٦٢، **وهذا فضيحة علمية كذلك**.

ونتج عن هاتين الفضيحتين اللتين تقدم الرد عليهما مفصَّلًا فضيحتان أُخْرَيَانِ، إحداهما أكبر من أختها:

الأُولى: الجزم بأن الحدادي لم يقرأ على العبيدي.

والأخرى: الجزم بأن الحدادي لم يدرك العبيدي أصلًا.

وهي أكبر من أختها.

فلم يكتف السيد بأنْ جزم بأنَّ الحدادي لم يقرأ على العبيدي سنة: ١٢٦٢؛ بل زاد في تخرصه فجزم بأن العبيدي لم يَعِش إلى سنة: ١٢٤٤ التي هي سنة مولد الحدادي -حسب تقدير السجلات الرسمية- وذلك لأنه نفى إدراك الحدادي إياه، مع أنه ذكر -كما تقدم- أن العبيدي تُوُفِّي بعد سنة: ١٢٤١، فضاق صدر السيد ذرعًا أن يحتمل ثلاث سنين يعيشها العبيدي حتى يدركه الحدادي؛ فقطع بأن العبيدي لم يعش إلى هذا التاريخ!

اطَّلَعَ الغيب؟!

والمأمول من السيد أنْ كما تراجع عن خطئه الأكبر -الذي نفى فيه شخصية الحدادي- أن يتراجع عن خطئه الأصغر -الذي جزم فيه بانقطاع سند الحدادي- أو يتوقَّف في إسناده على الأقل.

فإنه إنْ توقَّف كان ذلك أقل في غلطه، وأسلم لدينه وعرضه، وأسهل في رجوعه إلى الصواب.

وليتعظ بموقفه من نفي شخصية الحدادي، فالمُؤمن لا يُلْدَغ من جُحْر واحد مرتين.

وأما القراء الذين طعن فيهم بغير حق فالله سينتصر لهم.

فالله ناصر أولياءه؛ ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

والحمد لله رب العالمين.

